

المجتمع المدني ، المفهوم والمقاربات السوسولوجية المفسرة له Civil Society, Concept And Sociological Approaches to It

ط.دبوظويل حمامة* ، د.نشادي عبد القادر

¹جامعة يحي فارس بالمدينة، مخبر البحوث النفسية والاجتماعية (الجزائر)،

boutouil.hamama@univ-medea.dz

²جامعة يحي فارس بالمدينة (الجزائر)، nechadi.abdelkader@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/31 تاريخ القبول: 2023/04/19 تاريخ النشر: 2024/01/31

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية مقاربة نظرية للمجتمع المدني، من خلال التطرق لماهيته والمقاربات السوسولوجية المفسرة له، باعتبار أنهمفهوم متغير شهد عديد التطورات، وقد حاول كل مفكرتناوله وفق ما يتناسب مع أفكاره وما يتماشى مع ظروف المجتمع الذي يعيش فيه، وقد تطور على يد عديد الرواد والمفكرين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بداية مع فكرة العقد الاجتماعي، ثم هيجل والمقاربة الصراعية لكارل ماركس وصولا إلى الأدبيات الحديثة لاسيما مقاربة المفكر الشيوعي الإيطالي أنطونيو غرامشي.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني، العقد الاجتماعي، الهيمنة، البنية التحتية، الدولة

Abstract:

This research paper addresses at theoretical approach to civil society by identifying it along with the sociological approaches interpretation of it, considering it as a changing concept that has witnessed many developments, and every intellectual has tried to approach it according to what best suits his ideas and the conditions of the society in which he lives, it was developed by many Pioneers and thinkers during the seventeenth and eighteenth centuries beginning with the idea of the social contract, then Hegel and the conflict approach by Carl Marx to modern literature, especially the Italian communist intellectual's approach, Antonio Gramsci.

Keywords: Civil Society, Social Contract, Hegemony, Infrastructure, State.

1. مقدمة:

يعد المجتمع المدني نمطا من التنظيم الاجتماعي يتعلق بعلاقات الأفراد فيما بينهم باعتبارهم منتجون لحياتهم المادية وعقائدهم وأفكارهم ورموزهم، ويعبر عن تلك التنظيمات التي تختص بإنتاج حياة البشر الاقتصادية والأخلاقية والأسرية ولا تخضع لتنظيم رسمي تابع للسلطة المركزية، وتتميز بأنها تتضمن عمل تطوعي وتتسم بالتنظيم والانسجام وإذعان منتسبها لمعايير منطقية وشروط وقواعد متفق عليها، إضافة إلى قبول الاختلاف والتنوع بينها وبين باقي المنظمات المدنية ومؤسسات الدولة في ضوء قيم التسامح والتعاون والتنافس، وهي أركان ثلاث أساسية تقوم عليها هذه المنظمات، وقد ساهمت التطورات المتسارعة التي عرفتها المجتمعات المعاصرة إلى زيادة الاهتمام به خاصة بعد عجز الحكومات عن مواكبة هذه التغيرات وعدم مقدرتها على تلبية حاجات الأفراد، وهو ما استدعى إلى ضرورة وجود وسيط بينها وبين الأفراد قصد إشراكهم في اتخاذ القرارات وصنع السياسات الهادفة لتحقيق مطالباتهم.

وقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني عبر التاريخ من خلال كتاب " السياسة " لأرسطو وكان في الأساس المجتمع السياسي ضمن الدولة المدينة، وهو يعبر عن مجموعة من الأفراد يتسمون بثقافة سياسية مشتركة، ثم انتقل المفهوم وتطور في القرنين السابع والثامن عشر ميلادي من خلال تطور الفكر السياسي الذي شهدته الدول الأوروبية، وذلك نتيجة الرغبة الملحة للتخلص من تأثيرات العصور الوسطى والتي عرفت بالنفوذ والسيطرة المطلقة للكنيسة، وتحول أوروبا من نظام الاستبداد إلى الديمقراطية البرجوازية، إضافة إلى التطور التاريخي للنظرية الاجتماعية والسياسية في خضم إفرزات تطور المعرفة الإنسانية.

وعلاوة على ذلك فقد اختلفت صياغة مفهوم المجتمع المدني من حقبة إلى أخرى باعتبار أنه نتاج تحولات عرفتها المجتمعات الأوروبية على وجه الخصوص، خاصة بعد عصر النهضة أو ما عرف بعصر التنوير وظهور مجتمع جديد عرف بالمجتمع الرأسمالي، وقد شهد مفهوم المجتمع المدني تاريخيا اختلافا في الطرح والتناول تبعا لوجهة نظر ورؤية كل عالم وفق حقب تاريخية مختلفة.

وتماشيا مع ما تم ذكره نجد أن رواد العقد الاجتماعي على غرار جون لوك ، وجان جاك روسو، وتوماس هوبز وأدم فيرغسون دعوا إلى تأسيس مجتمع مدني قائم على الحرية والمساواة يختلف بشكل جوهري عن المجتمع الاقطاعي القديم القائم على الحكم بالحق الإلهي والنظام الاقطاعي، والذي يهيمن عليه الجهل والظلم والاستبداد، ثم تطور المفهوم عند هيجل ليعبر عن مجتمع الحاجة حيث يتحرك فيه الأفراد لتلبية وإشباع حاجاتهم بكل حرية وهو يتوسط الأسرة والدولة عكس ما جاء به رواد العقد الاجتماعي ، حيث تبني هيجل فكرة أن أساس المجتمع المدني هو عدم قدرة أي فرد على الاكتفاء

بذاته، بل من خلال علاقات الاعتماد المتبادل لتليها المرحلة الأخيرة والتي يتلزم المجتمع المدني فيها مع الدولة، ثم في حقبة أخرى جاء تبني كارل ماركس لمفهوم المجتمع المدني من زاوية الصراع الطبقي وتصارع المصالح الاقتصادية، ونظر الى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة وأنه يشكل البنية التحتية، وعلى عكس ما تبناه كارل ماركس في تناوله للمجتمع المدني من ثنائية البنية التحتية والفوقية ومبدأ الصراع، صاغ العالم الإيطالي أنطونيو غرامشي مفهوماً آخر للمجتمع المدني من خلال الهيمنة الثقافية والسياسية، من خلال ممارسة الطبقة الاجتماعية لهيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة وبالتالي نشوء علاقة جدلية بين الدولة والمجتمع المدني، أين تستمد الدولة مشروعيتها من خلال عمل آليات السيطرة والتوجيه من جهة، وعبر أساليب الاقتناع والرضا من جهة أخرى، كما أن غرامشي اعتبر أن المجتمع المدني يشكل فضاءاً للهيمنة الثقافية والأيدولوجية شأنه في ذلك شأن المجتمع السياسي الذي يمثل فضاءاً للسيطرة السياسية من خلال أدوات القوة والسلطة.

2. مفهوم المجتمع المدني:

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مجموعة التنظيمات غير الحكومية التي يكونها مجموعة من الأفراد طوعية بهدف تحقيق مصالح أعضائها أو تحقيق مصالح عامة، ملتزمين في ذلك بقيم ومعايير التسامح والاحترام والتنوع والاختلاف (حجازي و نجوى ابراهيم الشراوي، 2012، صفحة 188)، حيث يتكون المجتمع المدني من أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات associations غالباً ما يطلق عليها جماعات طوعية أو مؤسسات ثانوية، مثل الأسر، المنظمات الدينية، اتحادات العمال، جماعات المساعدة الذاتية، الجمعيات الخيرية، منظمات الأحياء... الخ كما ترى جين الشتاين، ويضيف ستيفن ديلو إلى ذلك عدداً من التنظيمات المهنية مثل نقابة المحامين، الجمعية الطبية، وأيضاً مجموعة من الجماعات المهمة التي تدعم أهداف عديد من الفئات الاجتماعية مثل الجمعيات المهمة التي تدعم أهداف عديد من الفئات الاجتماعية مثل الجماعات الزراعية، جماعات المستهلكين... الخ، وهذه التنظيمات التي توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة، تشير إلى حيز مستقل *separate sphere* يتوفر للأفراد فيه حرية تتبع عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها الجمعيات المتنوعة التي يستطيع الأفراد الانضمام إليها (عطية، 2007، صفحة 13)، كما يعرف بأنه ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح وجماعات الضغط، وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير وتعكس حيوية خلايا المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفرداها باحتكار مختلف ساحات العمل العام (الأنصاري، 2001، صفحة 96)، وقد عرف هابرماس المجتمع

المدني بأنه المجال الذي تتجسد فيه حاجات جماعة ما واهتماماتها بصورة خلاقة ومنظمة وأيضاً باستقلالية، أما فالزر فإنه حدد مجال المجتمع المدني بأنه مجال الروابط الإنسانية غير القمعية أو التي تقوم على الاختيار الحر، كما عرف دياموند المجتمع المدني بأنه فضاء الحياة الاجتماعية المنظمة التي تتسم بأنها طوعية، تدير أموراً بنفسها self-generating، تعتمد على ذاتها في البقاء self-supporting، مستقلة عن الدولة ومقيدة بنظام قانوني ومجموعة من القواعد المشتركة (عطية، 2007، صفحة 23)، كما يعرف أيضاً بأنه عبارة عن تنظيم تطوعي حر، يربط المواطن بالدولة وذلك لتحقيق مصالحه المادية والمعنوية، والدفاع عن هذه المصالح في إطار الاحترام المتبادل والالتزام بالقيم المتعارف عليها مجتمعياً، وقبول الرأي والرأي الآخر من جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع بهدف النهوض بهذا الأخير إلى التقدم والازدهار في جميع ميادين الحياة المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... الخ (أحمد، 2018، صفحة 113).

استخلاصاً لما سبق يمكن القول أن المجتمع المدني يعبر تلك المنظمات التي يديرها ويؤسسها مجموعة من الأفراد من خارج إطار المؤسسات الرسمية للدولة، ويسعى أصحابها إلى خدمة المجتمع وتقديم خدمات مجانية وبشكل تطوعي بغية المساهمة في تطوير المجتمع ومساعدة الدولة على تحقيق آمال المواطنين ومتطلباتهم المعيشية.

3. شروط تكوين المجتمع المدني:

إن توفر هذه الشروط أو بعض منها يشكل مناخاً ملائماً بل ضرورياً لبروز ما يسمى بالمجتمع المدني في المجتمعات الرأسمالية، ولا بد من حضور شرطين على الأقل للدلالة على وجوده ومن هذه الشروط (حياة، 2015، الصفحات 6-7):

- قيام مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع بشكل منفصل، أو الفصل بين الدولة والمجتمع، وهي سيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الاجتماعي المميز لمرحلة معينة من تطور المجتمع.
- قيام فكرة المواطنة وما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية والسياسية، حيث ظهر الفرد باعتباره كائناً حقوقياً مستقلاً بذاته في إطار الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة (عرقية، دينية، ثقافية...).
- تكوين نظام انتخابي تمثيلي شفاف ونزيه يخدم مصلحة الوطن والشعب على حد سواء، ومن ثم فإن علاقة الديمقراطية بالمجتمع المدني علاقة وطيدة، لأن الديمقراطية تساهم في دعم استقلالية مبادرات المجتمع المدني بالتوسع في تنظيم الجماهير وإقامة مؤسسات المجتمع المدني.

- تنوع الممارسة المجتمعية وانقسامها إلى حقول تتمتع بنسبة من الاستقلالية، وبالتالي ظهور الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاقتصادية من جهة والمؤسسات الاجتماعية من جهة ثانية، من خلال تباين الأهداف والوظائف.
- تبلور الفرق بين التنظيمات الاجتماعية الطوعية المتكونة من أعضاء أحرار يخرطون فيها بشكل إرادي والتنظيمات الاجتماعية العضوية التي ينتمي إليها الانسان بفعل مولده مثل: العائلة، الأسرة، القبيلة.

4. أدوار المجتمع المدني:

يؤدي المجتمع المدني كتنظيم غير رسمي في المجتمع أدوارا عديدة تبرز مكانته في البناء الاجتماعي الكلي، يمكن تلخيصها في العناصر الآتية الذكر (سلمي، 2019، صفحة 224):

- دعم الحقوق والحريات ومناهضة كل مساس بهما، وكفالة ما يعجز الأفراد عن تحقيقه، وهذا جراء الطابع الاحترافي والقانوني الذي يحوزه المجتمع المدني، ونتيجة إدراكه للحلقات التي توصله لحل المشكلات الحاصلة.
- اسهامه في دعم ثقافة السلم والتسامح في الدولة، ونبذ مظاهر العنف والتطرف والصراع.
- دعم الشعور بالمواطنة والانتماء، والتأكيد على مقومات الهوية والانتماء الحضاري.
- يدعم المجتمع المدني أداء الجماعات المحلية، وينمي قدرة الفرد في المشاركة التمثيلية محليا ووطنيا.
- يحقق المجتمع المدني مستويات متفرقة من التربية والتعليم، ودعم العديد من المشاريع الإنسانية الخيرية داخليا ودوليا.
- يحقق المجتمع المدني الرأي العام الواعي المستعد لتحمل المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية.

5. المجتمع المدني في ظل المقاربات السوسيولوجية:

عرف مفهوم المجتمع المدني تطورا كبيرا خاصة بعد القرنين السابع والثامن عشر ميلادي، وتحرر أوروبا من الحكم الكنسي والسلطة الدينية وظهور الدول القومية، حيث حاول كل مفكر تبني مقاربة تتناسب مع أفكاره والبيئة الاجتماعية السائدة، ورغم أن ظهور المفهوم ولو بصورة غير مستقرة وغير واضحة يرجع إلى العصر الروماني إلا أننا سنحاول تبين هذه المقاربات بدءا من ظهور فكرة العقد الاجتماعي وصولا إلى أطروحة غرامشي.

1.5. المجتمع المدني في ظل مدرسة العقد الاجتماعي: ظهرت نظرية العقد الاجتماعي في عصر النهضة والتتوير في أوروبا بعد سقوط نظام الحكم الديني بها، حيث كان لابد من

صياغة نموذج جديد تتحدد على أساسه حقوق وواجبات الحاكم والمحكوم، حيث ظهرت كوكبة من المفكرين على غرار جان جاك روسو وتوماس هوبز وجون لوك ، والذين حاولوا إيجاد ميثاق جديد يحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وقد اهتم رواد مدرسة العقد الاجتماعي بدراسة الاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع حول تحديد علاقاتهم مع بعضهم البعض ومع الدولة التي يعيشون في كنفها، حيث يرى "هوبز" أن حياة الأفراد سابقا كانت مبنية على الصراعات والحروب ، وكانت حياتهم مرتبطة باستخدامهم للقوة للمحافظة عليها ، وفي ظل تلك الظروف البائسة والقاسية كان لا بد من إيجاد مخرج يتم فيه التنازل عن كافة حقوقهم الطبيعية لشخص ذا بأس وقوة وسيادة مطلقة يتولى أمورهم من خلال فكرة العقد الاجتماعي، ويرى هوبز أن المجتمع المدني هو ذلك الفضاء الذي يبحث فيه الفرد عن تحقيق مصالحه الشخصية وأن يكون هذا المجتمع خاضعا لسلطة الدولة باعتبار أن مصالح الأفراد وتنافسهم لاكتساب الثروة تستدعي إبرام عقد بين الأفراد دون استثناء يتم من خلالها نقل الإرادة إلى شخص أو مجلس لإدارة الدولة، وهو ما ينقل حسب هوبز الحياة الانسانية من حالة الطبيعة إلى حالة التحضر، وتأسيسا لذلك نشأ المجتمع المدني من خلال هذا العقد.

تأسيسا على ذلك جاء مفهوم المجتمع المدني وفق نظرية العقد الاجتماعي مرادفا لمفهوم المجتمع السياسي أو المجتمع المؤسس بناء على العقد الاجتماعي، أي أن المجتمع المدني لدى مفكري العقد الاجتماعي هو المجتمع الذي يتزامن وجوده مع الدولة أو متضمنا فيها، والتي يشترط فيها بالتوازي أن تكون متفقة مع مفهوم الدولة الأمة والمواطنة، والتي تقوم على أساس القانون الذي يمثل التعاقد الحاصل بين الأفراد فيما بينهم لانتخاب فرد أو هيئة تحفظ هذا التعاقد والاتفاق لصنع المجتمع المدني (المجتمع القانوني). (جهيدة، 2014-2015، صفحة 54).

ويعتبر توماس هوبز من الرواد الأوائل في تاريخ الفكر السياسي الذين حاولوا تقديم اسهامات عملية لحل المشكلات السياسية والاجتماعية التي عرفها عصره، وقد بنيت فكرته حول العقد الاجتماعي من خلال التصور الذي بناه على فرضية "حالة الطبيعة" وهي حالة مفترضة صاغها هوبز وغيره من فلاسفة الحق الطبيعي من أجل فهم وتحليل الحالة الاجتماعية أو الحالة المدنية ، وتدل حالة "الطبيعة" عند هوبز على الوضعية التي كان يعيشها الإنسان قبل بداية تشكل المجتمع بأنظمتها السياسية والاجتماعية، وهي حالة " حرب الكل ضد الكل" ، وهي حالة يحتكم فيها كل واحد إلى ما يميله عليه عقله، لأنه لا وجود لما يمنعه من استخدام كل ما يستعين به للحفاظ على حياته ضد الأعداء، فيرتب عن هذه الحالة أن لكل إنسان الحق في كل شيء ، بل إن له الحق على جسم إنسان آخر (حمون، 2022، صفحة 91).

كما يعتقد جون لوك وهو من أبرز الفلاسفة الإنجليز أن الأفراد يعيشون حالة طبيعية ينعمون فيها بالحرية والمساواة وليس لأحد حقوقا أكثر مما سواه، كما أن العقل الطبيعي له دور كبير

في تعليم الناس أنه لا ينبغي لفرد أن يلحق الضرر بغيره طالما أنهم جميعا متساوون ومستقلون، حيث كانت هناك ملكية مشتركة ولكل فرد الحق في أن يحصل على أسباب عيشه مما تقدمه الطبيعة، لأن الله يمنح الأرض للبشر كهبة مشتركة عامة، فأيما تظهر الأرض من أشجارها ثمارا تصلح للطعام يكون من حق كل فرد أن يعيش منها دون كد ولا جهد، ولتأكيد ذلك يقول: "فجميع متساوون ومستقلون وليس لأحد أن يسيء إلى أخيه في حياته أو صحته أو حريته أو ممتلكاته، فالناس جميعا عاملون في هذا الكون الذي صنعه الخالق وأتى بهم إلى خضمه لأنه شاء ذلك، أتى بهم لكي يعملوا من أجله، فهو مالكهم الذي يوجههم كيفما يشاء ورائدهم فيما يفعلون ابتغاء مرضاته، ومن أجل هذا يجتمعون ويتقاسمون ما تمنحه لهم الطبيعة، لذا تختفي مظاهر التبعية التي تدفع بعضهم إلى الرغبة في السيطرة على الآخرين والإضرار بهم ولا يبقى في القلوب سوى حب الخير (بلخيري، 2022، الصفحات 449-450).

وتماشيا مع ما تم ذكره يضيف لوك أنه لكي نفهم السلطة السياسية فهما صحيحا، ونستخلصها من أصلها، يجب أن نتحرى الحالة الطبيعية التي وجد عليها جميع الأفراد، وهي الحالة التي امتازت بوضعية مشاعية للحقوق في نظره، لكنها تقتقر إلى الضمانات الأساسية لاستمرارها، وهو ما يضطرهم "الأفراد" إلى البحث عن صيغة تدفعها الإرادة العامة المشتركة وتغذيها وتضمن الحفاظ عليها وخضوع كافة الأفراد لها، هذه الصيغة هي صيغة الاجتماع السياسي المدني ممثلا في الدولة التي تضطلع بمهمة الحفاظ على الحقوق المدنية والدينية لأفرادها، ونفس المنطق يحكم التصور الهوبزي، وإن كان بطريقة أكثر عقلانية وشمولية، فالدولة المدنية هذا الحيوان الاصطناعي الكبير - كما يسميه هوبز - تتحدد بالتعارض الجذري والطبيعة اللاهوتية لدولة القرون الوسطى والإنسان المدني هو جزء من هذه الطبيعة الاصطناعية فهو يرهن أفعاله ونفسه لضرورات هذا النمط الحضاري المتمثل في الدولة المدنية، التي يجد فيها الأمان من أنانيات الصراع في حالة الطبيعة، ذلك أن الدولة الكلاسيكية التي يعد هوبز من كبار منظريها تتحدد دائما وأبدا ضمن منطق ثنائية السلم الداخلي والأمن الخارجي بغض النظر عن شمولية أو ديمقراطية نظام الحكم فيها الذي غالبا ما يكون مؤسسا على القوة لا على الحق (حسني، 2017، صفحة 28).

وتأسيسا لذلك فقد جاءت أفكار جون لوك لتدقق أكثر في العقد بين المجتمع والدولة، ولتجعل لكل طرف حقوق وواجبات يحددها العقد ويضمنها حكم القانون، وتوضح أن المجتمع المدني يعبر عن حالة سياسية اجتماعية لا إلهية ولا طبيعية تتميز بوجود عقد بين الدولة والمجتمع، يتحدد بموجب بنوده قانون يفصل الحقوق والواجبات، فالمجتمع عند "لوك" هو مصدر شرعية الدولة، وهو قادر على مراقبتها وعزلها إذا تمرت على إملاءات العقد الموقع بينها وبين المجتمع (بصيري و محمود بوسنة، 2017، صفحة 14).

أما الفيلسوف الأُسكتلندي آدم فيرغسون فيرجع الفضل له بشكل مباشر في انتشار اصطلاح المجتمع المدني في كتابه " مقال في تاريخ المجتمع المدني"، الذي جاء كي يحدد المسيرة التاريخية للإنسانية في تحولها وانتقالها من الأشكال الخشنة للحياة البربرية الهمجية إلى المجتمعات المتمدينة أو المتحضرة أو على حد تعبيره " المهذبة " حيث قال بوجود ثلاث مراحل للتطور الثقافي الاجتماعي على النحو التالي (كلثوم، 2018، صفحة 44):

- **المرحلة الأولى:** هي المرحلة الوحشية التي كانت تصرف فيها الإنسان وفق منطق الغريزة الحيوانية الخالصة.

- **المرحلة الثانية:** هي المرحلة البربرية التي ظهرت فيها الملكية الخاصة، حيث ظهر المجتمع التجاري القائم على المصلحة الذاتية وتحقيق الثروة.

- **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة المجتمع المدني الذي ظهرت فيها الروابط الاجتماعية الراقية، وتحكمها لأخلاق، وتسود فيه نظم سياسية حرة وغير مستبدة، لذا تمثل هذه المرحلة الحضارة في جانبها المتمدين، ولا يعد المجتمع المدني لدى فرجسون ذلك المجال الحياتي المتميز والمنفصل عن الدولة، حيثي رأى أن كليهما يجب أن يكون شيئاً واحداً متماثلاً، فالمجتمع المدني هو ذلك النمط من النظام السياسي الذي ينظم ذاته بواسطة الحكومة المنظمة وقواعد القانون والدفاعات العسكرية الحصينة كما كان في اليونان القديمة والجمهورية الرومانية، حيث شكلت هذه الأمثلة القديمة للمجتمع المدني لدى فيرغسون نماذج مهمة ومثالية بالنظر إلى نقده للمجتمعات المدنية المعاصرة كما هو الحال في بريطانيا.

استخلاصاً لما سبق يتبين أن مفهوم المجتمع المدني وفق مقاربات العقد الاجتماعي ينطلق من مبدأ أن كل جماعة يجب أن يكون فيها حاكماً ومحكوماً، وانطلاقاً من هذا المبدأ فإن أصل الدولة هو عقد اجتماعي بين الأفراد قبلوا من خلاله وجود قوانين تحد من حرياتهم مقابل الحماية والأمن، كما أنه يعبر حسب رواد هذا الفكر عن كل تجمع بشري قائم على اتفاق أو عقد بين الأفراد بعيداً عن أي توجه ديني، حيث أن رواد هذا التوجه اعتبروا أن المجتمع المدني عبارة عن تلك التجمعات البشرية التي استطاعت إقامة مجتمعات منظمة ومستندة لسلطة سياسية منتخبة قائمة على تعاقد اجتماعي بينها وبين المواطنين.

2.5. المجتمع المدني عند هيجل: شكل التمييز بين المجتمع المدني والدولة محور اهتمام الفيلسوف الألماني هيجل، حيث كان للوسط الاجتماعي والسياسي الذي ميز أوروبا الأثر البالغ في تربيته لنظرته المميزة للمجتمع المدني، باعتباره مجالاً للتنافس بين المصالح المتعارضة الناشئة بالمجتمع.

وقد انطلق هيجل في منظوره من فكرة العام والخاص، إذ يرى أن العام يجب أن يتطور من الخاص لا أن يفرض عليه من الخارج، وهذه الحاجة إلى تطوير العام من الخاص

هي التي تضمن عدم الانتقال التعاقدى المفاجئ من الفرد الى الدولة، بل تجعله انتقالا متوسطا من العائلة إلى الدولة، وهذا التوسط هو الذي أوجد مؤسسات المجتمع المدني، فالعقد عند هيجل إذن لا ينشئ دولة وإنما مجتمعا مدنيا، وقد أعطى هيجل صورة مخالفة للمجتمع المدني، إذ أنه مجتمع تسوده الفرقة والصراع والتمزق في غياب الدولة، فهو متكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة، ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق مصالحهم المادية، فالمجتمع المدني هو مجتمع الحاجة والأنانية، ولهذا فهو في حاجة إلى المراقبة المستمرة من طرف الدولة، فالاستقرار والوحدة لا يتحققان لهذا المجتمع إلا في وجود الدولة التي تضي عليه طابعا أخلاقيا وتوجهه نحو غاية محددة (جهيدة، 2014-2015، صفحة 60).

ويرى الكثير من الباحثين أن الفيلسوف الألماني هيجل يعد من أوائل المفكرين الغربيين الذين أوجدوا ثلاث صفات رئيسية مميزة للمجتمع المدني وهي صفات الوساطة، والفعل الإرادي أو الطوعي والصفة الثالثة وهي صفة الأنانية أو الحاجة، وهي صفات وسمات مميزة له لازالت إلى يومنا هذا للمجتمع المدني.

ويعرف هيجل المجتمع عالم دني في المقطع 175 من كتابه "مبادئ فلسفة الحق" أنه "رابطة للأفراد كأعضاء في عمومية شكلية بواسطة حاجاتهم، ثم بواسطة النظام القانوني كأداة للحفاظ على أمن الأفراد وعلم ملكياتهم كنظام مفروض من خارجهم ينظم مصالحهم الخاصة، ويتكون المجتمع عالم دني حسب هيجل من النقابات والشركات والجمعيات والمجتمعات المحلية والطبقات الاجتماعية والقبائل والسياسية، كما يضيف إضافة إلى المجتمعات التي تشكلها الأفراد إداريا في المجال الموجود في ما بين الأسرة والدولة، القضاء والشريعة، و قد حدد هيجل علاقة بين المجتمع والدولة من واقع العديد من المنطلقات والأفكار يمكن تلخيصها فيما يلي (بصير ي و محمود بوسنة، 2017، صفحة 19):

- ✓ أن المجتمع المدني مؤسسة تعاقداً، فلا ينشأ التعاقد عند هيجل دولته وإنما ينشأ المجتمع المدني.
- ✓ يشترط هيجل أن يتكون المجتمع المدني في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقعة مستقلة تهدف إلى تمكينهم من البقاء.
- ✓ يعتبر هيجل المجتمع المدني مجتمعا للحاجة والأنانية، وهو في حاجة دائمة مستمرة إلى المراقبة من طرف الدولة.
- ✓ يربط هيجل وجود بقاء المجتمع المدني بوجود دولة لها سلطة مراقبة المجتمع المدني معاً، وهي الجهة الوحيدة والأداة الوحيدة التي تنفذ القوانين وتضمن الحفاظ على أمن الأفراد وعلم ملكياتهم.

وناهيك عن ذلك نرصد لدى هيجل إسهاما آخر من نوع خاص في تحديد المجتمع المدني كبنية متميزة عن الدولة، هذا المرة في حقيقته الاقتصادية التي طورها عنه غرامشي، فحسب إمام عبد الفتاح إمام فإن فكرة المجتمع المدني عند هيجل الذي هو نطاق متميز من الحياة الأخلاقية في مقابل الأسرة والدولة وهو يتوسط بينهما، وهو يشمل الحياة الاقتصادية للجماعة جنبا إلى جنب مع التنظيمات القانونية والسياسية والاجتماعية التي تضمن قيامه بعمله بسهولة، ولم يسبق هيجل مفكر آخر في هذا التمييز لاقتناعه المتزايد بأن للدولة هدفا أعلى من تنظيم العلاقات بين المواطنين، فإذا كان المجتمع المدني سيشكل " ساكنة المدينة" فإن الدولة تشكل مواطنا وليس ببساطة تاجرا يقوم بأعمال تجارية، تأتي في ثلاث لحظات(حسني، 2017، الصفحات 32-33):

- ✓ نسق الحاجات الاقتصادية بالمعنى الصحيح.
- ✓ تنظيم العدالة حيث يتجسد الحق المجرد في القوانين.
- ✓ الشرطة والنقابة ضمن بعدي تحديد أسعار الضروريات والإشراف على جودة السلع من جهة، ومن جهة أخرى تضطلع النقابة التي تعطي أيضا بالإضافة إلى الجمعيات الاقتصادية الهيئات الدينية وجمعيات المثقفين ومجالس المدن، حيث تخفف من التنافس الفردي القائم في نسق الحاجات وتعلم أعضائها كيفية الحياة في الدولة.

وتماشيا مع ما تم ذكره يتبين أن تصور هيجل للمجتمع المدني هو اعتباره حيزا وسيطا بين الأسرة والدولة، حيث قام بالتمييز الواضح بينه وبين الدولة، من خلال تقسيمه لحياة الانسان لثلاث أجزاء وهي الأسرة والدولة والمجتمع المدني، هذا الأخير الذي يعد مجالا اجتماعيا يمكن للأفراد من خلاله التطلع إلى مصالحهم الشخصية وفق الحدود المتفق عليها، بمعنى أن تحقيق الأفراد لهذه المصالح الخاصة يكون دائما محل مراقبة مستمرة من قبل الدولة، باعتبارها الضامن الوحيد للنظام والتوازن بين مختلف المتنافسين وفق أجهزتها المكلفة بذلك على غرار جهازي العدالة والأمن .

3.5. المجتمع المدني في ظل الفكر الماركسي: انتقد كارل ماركس هيجل (1770-1831) من خلال كتابه "فلسفة الحق" الصادر سنة 1821 نظرية العقد الاجتماعي، واعتبر أن المجتمع المدني قاصر في صيغته التعاقدية عن تحقيق الأمن، والدولة وحدها حسب وجهة نظره هي نظام العقل القادر على حماية الحرية، ويعتقد أن هناك علاقة مركبة بين الدولة والمجتمع المدني وهي علاقة تعارضية وتكاملية، وبالتالي فإن المجتمع المدني عند هيجل حقيقة اقتصادية أنانية بالدرجة الأولى، حيث أن المجتمع المدني مرادفا لمفهوم البنية التحتية ذلك لأنه يمثل القاعدة المادية للدولة على المستوى الاقتصادي والانتاجي ومن هنا جاءت مقولة ماركس " إن تحليل التركيب البنوي للمجتمع المدني يلتمس في الاقتصاد السياسي"

ويعتبر أن القاعدة التي تقوم عليها الدولة الحديثة في المجتمع المدني على عكس الدولة القديمة التي هي العبودية، فعلى حسب ماركس يتحدد المفهوم ضمن منطلق صراع الطبقات على المصالح الاقتصادية، فالمجتمع المدني عنده يشكل كفضاء لانتزاع الحقوق في ظل هيمنة الطبقة البرجوازية على وسائل الإنتاج، ليصبح المجتمع المدني معه فضاء مواجهات بين مصالح اقتصادية طبقا للقيم البرجوازية (زرقة، 2022، صفحة 150).

انطلاقا مما سبق يتبين أن كارل ماركس تناول مفهوم المجتمع المدني من خلال رؤيته لاحتواء كل مجتمع لبنية تحتية وبنية فوقية، حيث أن المجتمع المدني يعبر عن افرزات البنى التحتية ومتطلباتها، وليس نظير وعي أخلاقي واجتماعي، فالمجتمع المدني حسبه يعبر عن الأساس المادي للدولة، ويعتبر ميدان للصراع الطبقي في مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج، حيث أنها تمثل مصالح البرجوازية الرأسمالية وتم إنشاؤها نتيجة لذلك الصراع القائم بين الطبقتين، وهنا يظهر الفرق جليا بين رؤية هيجل للمجتمع المدني باعتباره يمثل الدولة، وهاته الأخيرة تمثل مصالح الشعب، أما ماركس فعلى النقيض من ذلك تمثل نتاج لصراع قائم، وبالتالي فهو يعبر حسبه عن مجتمع الإنتاج والاقتصاد والبنية التحتية، وطالما تدخلت الدولة في المجتمع المدني أصبح ممثلا لمصالح البرجوازية وسلب من فاعليته، وهو أساس بناء الدولة من خلال نشأته وفق مقتضيات البنية التحتية وشبكة العلاقات المادية للأفراد، وبالتالي فنشأته على وجه العموم هي محصلة للصراع الطبقي.

4.5. المجتمع المدني عند أنطونيو غرامشي: يعطي المفكر الماركسي الإيطالي غرامشي (1891-1937) بعدا جديدا لمفهوم المجتمع المدني، فاعتبره ليس ساحة للتنافس الاقتصادي، وإنما ساحة للتنافس الأيديولوجي، منطلقا من التمييز بين السيطرة والهيمنة الأيديولوجية، حيث عمد غرامشي إلى رفع المفهوم من بنيته التحتية إلى جعله إحدى أسس الفوقية والتهتية معا، اللتان فيهما الصراع أيديولوجيا وماديا، معتبرا أن كل المؤسسات " غير الرسمية" والوسيلة بين الفرد والدولة هي مجتمع مدني، على هذا الأساس وظف غرامشي مفهوم المجتمع المدني بطريقة مختلفة ومغايرة لكل من هيجل وماركس، وهذا من خلال بحثه عن كيفية إنجاز الثورة الاشتراكية وحكم الطبقة العمالية في دولة مثل إيطاليا دون وسائل العنف والانقلابات وتوصل إلى أن بلوغ الطبقة العمالية إلى السلطة في الدول الرأسمالية لا يمكن أن يتحقق بواسطة قيام الثورات المسلحة كما حدث في روسيا، لأن المجتمعات الرأسمالية على العكس من المجتمع الروسي توجد فيها حركة مجتمع مدني قوية وحيوية، وعليه فان ممارسة الهيمنة عند غرامشي التي يقصد به الوظيفة التوجيهية والتأثيرية التي تمارسها تنظيمات المجتمع المدني والمثقفين العضويين من خلال السيطرة غير المباشرة وقيادة للمجتمع والدولة، والتي تفرض عليهما رؤيتها للعالم في سبيل تحقيق السيطرة، وهي الطريقة التي يتم بواسطتها إبراز مصالح المجتمع ككل وكذلك طريقة قبولها

اجتماعيا ويتم بناء الهيمنة وإعادة انتاجها من خلال شبكة من المؤسسات (المجتمع المدني) ، والتي تتميز عن الدولة في الجانب القمعي، وبذلك فالمجتمع المدني هو التنظيمات ذات الطابع الغير حكومي طوعي تقوم على الاقناع من خلال الأيديولوجيا(زرقة، 2022، الصفحات 150-151)، فالمجتمع المدني حسب غرامشي هو حيز الهيمنة الثقافية الأيديولوجية مقابل حيز السيطرة السياسية، حيز الدولة، ولكن الهيمنة الأيديولوجية هي في نهاية الأمر عند غرامشي أيضا وسيلة لتحقيق الهدف الأوتوبي بإزالة الفرق بين الدولة والمجتمع(بشارة، 2013، صفحة 252)، وفي هذا السياق وانطلاقا من تبني مفهوم المجتمع المدني من خلال ثنائية الهيمنة والتحرر بقول غرامشي " ينبغي التمييز بين المجتمع المدني كما تصوره هيجل، وكما نستخدمه في هذه اللحظات، أي بمعنى الهيمنة السياسية والثقافية لجماعة اجتماعية على المجتمع كله، باعتبارها المضمون الأخلاقي لدولة من جهة وبين المجتمع المدني كما يتصوره الكاثوليك ، فهو عندهم المجتمع السياسي للدولة ، الذي يقابله مجتمع الأسرة ومجتمع الكنيسة (حسني، 2017، صفحة 52)، ولاشك أن الحديث عن الهيمنة حسب غرامشي يجرنا إلى الحديث عن انحلال هيمنة الطبقة البرجوازية حيث أن هذه الأخيرة مرت بداية بمرحلة الخواء حيث امتازت بالرؤية الضيقة والمغلقة والتي لا تسمح للطبقات الأخرى بالانتقال إليها أو توسيع مجالها، في حين شهدت المرحلة الثانية في إبداع الطبقة البرجوازية من خلال الثورة التي أحدثتها في مفهوم وظيفة الدولة وهو ما مهد لبسط هيمنتها من خلال تبني مقاربة قانونية تعتمد على رضوخ باقي القوى لهيمنة القوة المسيطرة على أجهزة الدولة في جميع المجالات ، وهو ما شكل لحظة فارقة في تغيير النظرة للطبقة البرجوازية باعتبار أنها قدمت نفسها على أنها قادرة على تحقيق الارتقاء والتقدم للأفراد وتحسين مستواهم المعيشي والاقتصادي والثقافي، غير أن هذه النظرة سرعان ما تتغير وتعجز هذه الطبقة على التوسع واستيعاب باقي الطبقات ، وتصل إلى مرحلة التشبع.

في هذه اللحظة (بداية تحلل الهيمنة: هيمنة " الدولة الطبقة") يبرز دور المجتمع المدني (الخدق والقلعة) فالدولة خندق خارجي تقف وراءه منظومة جبارة من القلاع والمتاريس التي تمثل أجهزة هيمنة الطبقة الحاكمة (الثقافي منها والإداري والاقتصادي) بدءا بالمدرسة التي تؤدي الوظيفة التربوية ووسيلة الاعلام والجامعة مرورا بالشركات الاقتصادية والمنظمات ذات الطابع الطوعي، وصولا إلى أجهزة الهيمنة السياسية ممثلة في السلطات الثلاث(حسني، 2017، صفحة 55).

على ضوء ما سبق يتبين أن الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي من خلال مؤلفاته لاسيما " الأمير الحديث" أو "دفاتر السجن" قام ببناء مفهوم المجتمع المدني وفق مقاربة الهيمنة والسيطرة، حيث اعتبر أن كل المنظمات المكونة له(النقابات، المدارس، دور العبادة، الجمعيات، وسائل الإعلام...) تمارس نفوذها من خلال هيمنة من نوع

خاص (التعليم، الدين، ...)، وأن المجتمع المدني من خلال هذه المنظمات المكونة له شكل تحصيلنا للمجتمعات الغربية غداة الحرب العالمية الأولى وساهم في حمايتها، وبالتالي فهو يمثل مجالاً لسيطرة البرجوازية وضمان استقرار نظامها من خلال الهيمنة الأيديولوجية والثقافية التي تعتمد عليها هذه المنظمات، كما أنه تناول المجتمع المدني باعتباره مجالاً اجتماعياً يتم من خلال الحقل المفتوح للنقاش تبيان هيمنة الطبقات السائدة وتوجيه النقاش حول أحقية أو معارضة هيمنة طبقة على طبقة أخرى وإمكانية استبدالها، من خلال معركة التغيير الاجتماعي والتي لا يمكن الانتصار فيها إلا بتعبئة المثقفين العضويين باعتبار أنهم أداة للهيمنة الثقافية والأيديولوجية.

6. الخاتمة:

شكل الدور الكبير الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تنمية وتطوير المجتمع محل اهتمام العديد من الدول والحكومات، باعتبار أن هذه الأخيرة أصبحت عاجزة عن التكفل باحتياجات كل الأفراد والوصول إلى المحتاجين منهم في ظل تعدد الأزمات وتعقدتها من جهة، وتعدد حاجات الأفراد ومتطلباتهم المتزايدة من جهة أخرى، وشكل المجتمع المدني شريكا أساسيا موثوقا للمساهمة في ذلك، وأصبح له دور فعال من خلال وظائفه وإسهاماته الكبيرة في مجال حقوق الانسان والديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية بكل أبعادها، وأصبح يشكل حلقة الوصل ومنطقة التلاقي بين الدولة والفرد ، وقد حاولنا في هذه الورقة البحثية التطرق لهذه الوظائف والإسهامات، إضافة إلى التطرق للتراث السوسيولوجي الذي تناول مفهوم المجتمع المدني خاصة مع تطور الفكر السياسي الغربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، انطلاقاً من مقاربات العقد الاجتماعي وصولاً إلى الأدبيات الحديثة من خلال المقاربة الغرامشية للمجتمع المدني باعتباره ساحة للتنافس الأيديولوجي وأداة لممارسة الهيمنة من خلال الوظيفة التأثيرية للمثقفين العضويين للسيطرة غير المباشرة على المجتمع والدولة.

8. قائمة المراجع:

- أحمد عبد الحليم عطية. (2007). *الفلسفة والمجتمع المدني جون لوك ورسالة في الحكومة المدنية نصوص فلسفية*. القاهرة، مصر: دار الثقافة العربية.
- بوسعيد أحمد. (ديسمبر، 2018). واقع المجتمع المدني في ظل العصبية القبلية (تحديات ورهانات). *مجلة الساوره للدراسات الانسانية والاجتماعية*، 4(2).
- جمال بصيري، و محمود بوسنة. (2017). مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية في الفكر الغربي والعربي، تحليل جذورهما التاريخية. *مجلة أفكار وآفاق*، 10، 14.

- حسان حمون. (2022). الدولة والمجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث(توماس هوبز، جون لوك،امانويل كانط،فريديريك هيغل). *القبس للدراسات النفسية والاجتماعية*، 01(01)، 91.
- دليلة زرقة. (2022). قراءة سوسيولوجية في مفهوم المجتمع المدني. *مجلة تطوير*، 01(01)، 150.
- ز عطوط كلثوم. (2018). مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية. *مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية*، 33، 44.
- سارة بلخيرى. (2022). المواطنة عند فلاسفة العقد الاجتماعي(توماس هوبز،جون لوك،جون جاك روسو). *الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية*، 13(2)، 449-450.
- شاوش إخوان جهيدة. (2015-2014). واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا. *أطروحة دكتوراه*. بسكرة، جامعة محمد خبضر، الجزائر.
- عبد الحميد الأنصاري. (2001). نحو مفهوم عربي اسلامي للمجتمع المدني. *مجلة المستقبل العربي*، 24(272)، 96.
- عبد القادر كاس. (جوان، 2015). المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة. *مجلة دراسات وأبحاث*، 7(21).
- عزمي بشارة. (2013). *المجتمع المدني دراسة نقدية*. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- كوندة سلمى. (2019). جدلية التناول المفاهيمي للمجتمع المدني في ظل التنظير السوسيولوجي - مقارنة سوسيو-تاريخية-. *الأداب والعلوم الاجتماعية*، 16(01)، 217-227.
- محمد يحي حسني. (2017). *مفهوم المجتمع المدني لدى أنطونيو جرامشي من خلال كراسات السجن*. برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر.
- محمود حجازي، و نجوى ابراهيم الشرقاوي. (2012). *العمل التطوعي ومؤسسات المجتمع المدني*. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الزهراء.
- مدان حياة. (2015). *حول مفهوم المجتمع المدني*. *مجلة الحوار الثقافي*، 4(02).